بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

وقف

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

اما بعد حمد واجب الوجود على نعمائه خص بالذكر من صفاته العلى ما هو اخص به تعالى اعني الوجوب الذاتي لانطوائه على سائرها
اذ هو معدن لكل كمال مبعد عن كل نقصان كما لا يخفى ولم يصرح بذكر الموصوف بل نبها على وجه الاختصاص به وانه مما لا يذهب
فيه الوهم الى موصوف غيره وسلك في ذكر النبي عليه السلام هذه الطريقة فاقتصر على وصفه بما انطوى فيه جميع كمالاته
تفخيما لشانه وما وجد في بعض النسخ من التصريح باسم الله تعالى مقدما وباسمه عليه السلام مؤخرا فمن تصرف الناسخ وعلى
اكرم انبيائه الضمير المجرور فيه لسيد لا محالة ولم يرد به معنى التفضيل اذ لا يتناول متعددا اعني من العصف من مجموعة زيادة كرم
في الجملة اي ما سئلت بصيغة المجهول اي سئلته من مسالة الشيء لا من مسالة عن الشيء ومن … بان الخطة ادرك ان صاحبها
اشعر فيها بالايجاز البليغ والتحرير الكامل فيما هو بصدده لما كان علم الكلام باحثا عن امور يعلم منها المعاد اه اعترض
بان ما ذكره يدل على ان المعاد مطلوب لذاته في هذا الفن وان ما عداه مطلوب فيه بالعرض وليس كذلك ورد بمنع دلالته
على ان ما عداه مطلوب فيه بالعرض بل فيه دلالة على كونه مطلوبا فيه بالذات حيث صرح بان علم الكلام باحث عما يتوقف
عليه العلم بالمعاد ولا شك ان المبحوث عنه فيه يكون من مسائله المقصودة بالذات فيكون ما عداه مطلوبا فيه بالذات
من هذه الجهة ومطلوبا فيه بالعرض ايضا من جهة توقف مسائل المعاد عليه ولا محذور فيه وهو مردود بان مقصود المعترض
دلالة ما ذكره في الشرح على ان المعاد الكبرى والغاية القصوى من بين مسائل الكلام هي مباحث المعاد وليس كذلك فان مسائل
المبدا اولى بذلك ومنع هذه الدلالة نوع مكابرة فالاولى ان نقل المقصود الاصلي من هذا الفن معرفة الصانع تعالى بصفاته
الذاتية والفعلية ومن جملة صفاته الفعلية ما يتميز عن سائرها بمزيد بحث فيه كارسال الرسل ونصب الائمة على زعم من يدعي وجوب كون
الامام منصوصا عليه من عند الله كما سياتي وحشر الاجساد وما يتبعه فافرد لكل من هذه الثلثة مقصد على حدة ورتب بين المقاصد الاربعة
على حسب توقف بعضها على بعض ولما كان اثبات الصانع موقوفا على الحدث الذي هو الجوهر والعرض وكان الكل موقوفا على الامور
العامة كما ذكره حصل هناك مقصدان اخران فانحصرت المقاصد في ستة وتبين وجه ترتيبها وذلك يتوقف على النبوة والامامة
اورد عليه ان توقف العلم بمباحث المعاد على الامامة ممنوع اذ يكفينا في العلم بها انتقال … من اقوال النبي عليه السلام فيها الا على
مذهب من زعم ان الامام حافظ للدين عن التبديل وانه لا وثوق بما نقله غيره لاحتمال النسخ خصوصا على طول الزمان وهو
وهو موقوف على المحدث الذي هو الجوهر والعرض قيل عليه اثبات الصانع لا يتوقف الا على حدوثهما فقط واما سائر مباحثهما

مباحثهما وهو اكثر مباحث ذلك المقصد فلا يتوقف لاثبات الصانع عليه نعم يمكن ان يقال ان ذكر سائر المباحث هناك
استطرادي كما ان نعلم ان الضمير في قوله وهو موقوف راجع الى اثبات الصانع وصفاته وقد يستدل بغير الحدوث
على الصفات كالاستدلال بالاحكام على العلم ولتقدم مقدمة في تقسيم الموجودات فائدة هذه المقدمة
اعني تقسيم الموجود الى اقسامه ان يحيط الطالب احاطة اجمالية بمطالبه التي هي الاحوال المتعلقة باقسام الموجودات
عموما او خصوصا وبهذه الاحاطة يزداد بصيرة في طلبها ويتسهل عليه ادراك تفاصيلها وقدم طريقة المتكلمين
لانها الاهم ههنا وعقبها بطريقة الحكماء ليطلع بها على مذهب الخصماء في مطالبنا وصفاته الثمانية عند الاشاعرة
الصواب وصفاته السبع عندهم فان الادراك المذكور بمعنى ادراك المحسوسات وهو راجع الى السمع والبصر فقط لان
النقل لم يدل الا على اتصافه تعالى بهما دون غيرهما من اللمس والشم والذوق ولم يأول الاشاعرة السمع والبصر بالعلم
بالمسموعات والمبصرات كما اولهما ذلك غيرهم فصارت الصفات الحقيقية القائمة بذاته تعالى المتفق عليها عندهم سبعا
والقدماء ثمانية واما الصفات التي تفرد باثباتها الاشعري وحده او غيره فترتقي على ما ذكر الى احدى عشر ومذهب
قدماء المعتزلة ان الصفات ليست بموجودة ولا معدومة بل هي احوال ومثبتو الاحوال والمشهور باثباتها البهشمية وانهم قد
اثبتوا لله تعالى احوالا خمسة من جملتها الالوهية المميزة لذاته تعالى عن غيره فالقديم عند هؤلاء هو الله سبحانه دون صفاته
لان القديم هو الموجود الذي لا اول لوجوده وتلك الصفات ليست بموجودة عندهم فلا تكون قديمة كما لا تكون حادثة ايضا
اذ لا اول لها اصلا وانما خص بالذكر مذهب قدمائهم لان اختصاص القديم بذاته تعالى على مذهب المحدثين منهم التابعين للحكماء
في كون صفاته تعالى عين ذاته مكشوف فانهم لا يقولون بتعدد القدماء كما يقول من بين المتكلمين الاشاعرة ومن يحذو حذوهم والمجرد
اما متحيز وهو الجوهر اراد المتحيز بالذات كما هو المتبادر عند الاطلاق خصوصا اذا قوبل بقوله او حال فيه والمتحيز بالذات
هو الذي يقبل لذاته الاشارة بانه هنا او هناك فلا يندرج فيه حينئذ الاعراض المتحيزة بالعرض التابعة للاشارة بواسطة ما حلت فيه
وعند المعتزلة ان قبل القسمة في جهة فقط فهو الخط فبين الجوهر الفرد والجسم عندهم واسطة هي الخط واقله جوهران وسطح
واقله عند محققيهم ثلثة وقيل اربعة لحصوله من تركب خطين واقل ما تركب منه الجسم عندهم اربعة وقيل ستة لحصوله من
تركب سطحين كل منهما ثلثة وقيل ثمانية لوجوب تركب كل من السطحين من اربعة والخطوط والسطوح التي اثبتها المعتزلة
قبيل من جنس الجواهر وفيها ما حصل بالفعل والتي اثبتها الحكماء اعراض متصلة في ذواتها والعرض ان لم يمكن المتحيز بدونه فهو
الكون فيه بحث فينتقض بالاعراض المشخصة للمتحيز بل تشخصه وجوابه ان اردت بالاعراض المشخصة امورا داخلة في ذاته
المخصوصة فلكل لا تكون الاجسام ضرورة ان جزء الجوهر جوهر كما هو المشهور وان سميت تلك الامور اعراضا فذلك باعتبار خروجها
عن ماهية الشخص لا باعتبار كونها عرضا مقابلا للجوهر وان اردت بها امورا حالة في ذاته المخصوصة لازمة لها فتلك الامور وان لم
يمكن وجود المتحيز المخصوص الذي هو ملزومها بدونها لكن يمكن وجود مطلق المتحيز بدونها فلا تندرج في قوله وان لم يمكن المتحيز بدونه

لان المراد مطلق المتحيز فلا انتقاض وان زعمت ان لنا اعراضا غير الاكوان يمتنع وجود مطلق المتحيز بدونها فلا بد من
اثباتها اذ مجرد الاحتمال لا يقدح في كلامهم لانهم لم يدعوا في تقسيم الموجود الى الاقسام التي ذكروها حصرا عقليا دائرا بين النفي
والاثبات بل ادعوا فيه حصرا استقرائيا كيف ودعوى ذلك في تفاصيل تلك الاقسام مما لا شبهة على من يتتبع بطلانها
وما ذكروه في صورة الحصر نوع ضبط لتقليل الانتشار وتسهيل الاستقراء وقوله من تحيزه مدفوع بان المتحيز عند المتكلمين
امر عدمي فلا ينتهض نقضا الا ان يدعى كونه ضروري الوجود وانه مستبعد جدا او يقام برهان على وجوده ولم يثبت
٥ فان كان عقيب الحصول في ذلك الحيز فهو السكون ٥ رد عليه بانه يلزم كون المتحرك بالاستدارة ساكنا وتحقيق
ان المتكلمين لما ذهبوا الى تركب الجسم من الجواهر الفردة فاذا تحرك جسم لم يكن هناك في الحقيقة عندهم متحرك واحد
وحركة واحدة بل هناك متحركات متعددة هي تلك الجواهر وحركات بعددها وحينئذ نقول اذا تحرك جسم كالفلك
مثلا بالاستدارة كان بالحقيقة كل واحد من اجزائه المتحركة متحركا حركة اينية ينتقل بها من مكانه الى مكان آخر لكن ما كان
حركته في امكنة واقعة على هيئة الاستدارة تحرك بالاستدارة كحركة الشعلة الجوالة على الاستدارة فليس في حركات
اجزائه حركة خارجة عن الحركة الاينية واردة على تعريف السكون وان اعتبرت مجموع تلك الحركات فليست حركة
حركة واحدة والكلام فيها اذ لا بد في كل مورد قسمة من اعتبار الوحدة معه فلا يثبت عندهم حركة بالاستدارة هي
موجودة واحدة خارجة عن الحركة الاينية واردة نقضا على السكون الا اذا ثبت استدارة جوهر فرد على نفسه
في مكانه ولم يثبت منهم القول بها ولا هي ضرورية الوجود ولا اقام برهان على وجودها واحتمال وجودها غير كاف
في النقض بما عرفت ٥ واما ان لا يحتاج الى اكثر من جوهر واحد وهو المحسوس باحدى الحواس الخمس ٥ اعترض عليه
بان عدم احتياج الاعراض المحسوسة الى محل مركب ممنوع فان الطعوم والروائح مشروطة بالمزاج والجواب ان اثبات
المزاج والقول بتوقف الالوان والطعوم والروائح عليه مذهب لغيرهم واما هم فقد جوزوا حصولها كلها في
جوهر فرد غير منقسم الا ان الاحساس باللون لا يكون الا في جواهر متآلفة فان اراد المعترض ابطال كلامهم
فلا بد له من دعوى الضرورة في توقفها على المزاج وانها غير مسموعة ههنا او من اقامة البرهان عليه ولم ينقل وان اراد
المناقشة على قاعدتهم بالمنع فلا نزاع معه قوله اما بالبصر فالالوان ٥ قيل الاضواء ايضا محسوسة بالبصر وهي غير
الالوان على المذهب الصحيح فالاولى ضمها اليها ٥ والاكوان وكيفيات تعرض للاصوات بسبب الآلات ٥ ليس هذا تعريفا
للحروف ليتنقض بالحدة والثقل والجهارة والخفاء بل هو جواب لسؤال فانه لما قال واما بالسمع فالصوت اتجه ان يقال الحروف
ايضا مسموعة فلا يصح حصر المسموع في الصوت فاجاب بان الحروف من عوارض الصوت
كافة قيل هو الصوت وما يتبعه فيشتمل الحروف وساير عوارضه المسموعة ٥ وما تركب اي من الطعوم تركيبا حقيقيا
بحيث يحصل هناك طعم واحد كما في المزج ٥ واما باللمس فالاعتمادات ٥ قيل الخشونة والملاسة وغيرهما قد يدرك

باللمس ايضا فلا انحصار للملموس فيما ذكره من الاعتمادات والكيفيات الاربع والصواب ان الملاسة عندهم استواء
وضع الاجزاء والخشونة عدمه فليستا عندهم الا من الاعراض النسبية التي لا وجود لها وان كانتا عند غيرهم كيفيتين موجودتين
قائمتين بالجسم او بالسطح فان اراد هذا القائل ابطال الانحصار فلا بد له من دعوى الضرورة او اقامة البرهان وقد عرفت
حالهما وان اقتصر على مجرد منع الانحصار فليس عقليا ليقدح بالاحتمال بل هو مستند الى الاستقراء فيندفع المنع به
وعدمها يحتاج فيه الى تصويره وتبيينه ليتمكن من موافقه ٥ الى بنية فهو التاليف ٥ نقض ذلك بالقوى المعدنية
كالقوة المفرحة في الياقوت والجاذبة للحديد في المغناطيس وبالاستقامة والاعوجاج ونحوهما فان كلها محتاج
الى اكثر من جوهر واحد مع عدم الاحتياج الى بنية مخصوصة مستلزمة للحيوة او مصححة لها وليست تاليفا وهذا النقض
منه انما يتم اذا ثبت ان في المعادن قوى موجودة هي اعراض محتاجة الى اكثر من جوهر وانى له ذلك فان التجأ
الى دعوى الضرورة في وجود قوى هي مبادي لتلك الآثار قلنا من اين عرف ان مبادي تلك الآثار اعراض لم لا يجوز
ان تكون جواهر وان الاستقامة والاعوجاج ونظائرهما موجودات عرضية وذلك مما لم يذهب اليه المتكلمون ولا ضرورة
ولا اقام عليه برهان ٥ فان لم يمكن البنية بدونه فهو الحيوة ٥ قيل ان اراد بالبنية اجزاء مجتمعة اجتماعا كيف
اتفق فلا انحصار لما لا يمكن البنية بدونه في الحيوة فان صور المواليد الثلث وقواها اللازمة لها كذلك لتلاشيها
في الحيوة بزوالها وان اراد بالبنية ما يحصل منه الحركة الارادية فلا انحصار ايضا لما لا يمكن البنية بدونه في الحيوة
فان قوة الحس والحركة الارادية كذلك والجواب انه لم يثبت عندهم وجود مثل هذه الامور ودعوى الضرورة في وجودها
على تقدير تسليمها لا يجدي نفعا لجواز كونها جواهر ومبادي لآثار مخصوصة فان صور المواليد عند من اثبتها كذلك
وليس الانحصار الا استقرائيا فلا يبطل بالاحتمال العقلي ٥ فان اشترط في جميع اجزاء البنية فهو الالم ٥ قيل ينتقض
بالصحة والمرض اذ يمكن وجودهما في جميع اجزاء البنية وليسا بالم وايضا في البنية اجزاء غير حساسة فلا يعقل الالم فلا
يصح ان الالم يمكن في جميع اجزاء البنية والجواب ان كونهما موجودين في الخارج كالسواد والبياض من الاعراض
المحققة الوجود لم يثبت عندهم فلا بد من دعوى الضرورة او اقامة البرهان فان مجرد الاحتمال غير كاف في المنع فضلا
عن النقض ووجود اجزاء في البنية المشروطة في الحيوة غير قابلة للالم مما لا يقولون به ولا هو مما يثبت بديهة
كونه ضروريا وكانه لم يذكر اللذة في اقسام الموجودات بناء على انها عدمية عندهم كما هو مذهب الطبيب الرازي
٥ والا فان لم يكن مخصوصا بعضو هو القلب فهو القدرة ٥ قيل ينتقض بمثل الهاضمة التي في الكبد وبقوة
توليد المني وقوة الابصار والشم والذوق وغيرها والجواب على تقدير تسليم وجودها ودعوى الضرورة فيه انه لم يثبت
كونها اعراضا فلا ينتقض بها اصلا ٥ وان كان مخصوصا بعضو هو القلب فان كان ميلا الى جذب شيء او دفعه فهو
كالارادة والكراهة ٥ قيل ينتقض بارادة الله تعالى لايجاد العالم فانها عرض عندهم وليست جذبا لشيء وكذا الارادات

البنية عبارة عن الجسم المركب من العناصر الاربعة عند الحكماء واما عند المعتزلة فالبنية عبارة عن مجموع جواهر فردة تقوم بها تاليف خاص لا يتصور قيام الحيوة باقل منها والاشاعرة نفوا البنية بل جوزوا قيام الحيوة بجوهر واحد

لا لاجاد الصلوة مثلا فان الجذب لا يتصور متعلقا الا بموجود لاستحالة جذب المعدوم وهو مدفوع بان الغرض عندهم
كام ولا اعتداد بقول من جعلها حادثة لا في محل فلا ينتقض بارادة الله تعالى على ان الجذب المذكور هنا لم يرد به الجذب
الحسي الذي لا يتصور الا في الموجود بل الجذب المعنوي اما بالاشتراك معنى واما بالمجاز مشهورا فان الطلب او امال الى
تحصيل وجود شي لمنفعة كان هناك ما يشبهه بالجذب الحسي بل نقول اطلاق الميل على الارادة من هذا القبيل اذ ليس
المراد الميل الحسي بل المعنوي على احد الوجهين ٥ فان كان متوجها الى تحصيل وجود او عدم فهو الشهوة والنفرة ٥
رد ذلك بان الانسان قد يشتهي جذب شي وقد يريد تحصيل وجود شي فالفرق بالمذكور بين الشهوة والارادة غير سديد
وهذا صحيح والفرق بينهما ان الشهوة ميل جبلي غير مقدور للبشر بخلاف الارادة وكذا النفرة حالة جبلية غير مقدورة
بخلاف الكراهة وقد يشتهي الانسان ما لا يريده بل يكرهه كاللذات المحرمة عند الزهاد وقد يريد ما لا يشتهيه كشرب (بلا تنفرة)
الدواء المر عند المريض ولذلك قالوا ارادة المعاصي مما يواخذ عليها دون شهوتها وكراهة الطاعات مما يواخذ
عليها دون النفرة عنها ٥ فاما ان يكون حكما على شي من الموجودات بنفي او اثبات او طلبا لذلك الحكم ٥ قيل يبقى
هناك قسم ثالث لا هو حكم ولا هو طلب له كالغم والفرح والغضب وغيرها من الاعراض القلبية وكالنظر الطالب للمعاني
التصورية دون الاحكام واجيب بانهم لما لم يعدوا اللذة ولا الادراك التصوري من اقسام الموجود لم يبعد ان لا
يعدوا هذه الامور موجودات حقيقة وان اتصف بها الموجود فان قلت قد عدوا الشك من اقسام الموجود وهو من قبيل
التصور قلت لم يعدوا مطلق التصور الشامل للشك وغيره منها فكان الشك عندهم حالة وراء التصور وسيرد
عليك في الشك كلام اخر واعلم ان تقييد الحكم بكونه على شي من الموجودات مما لا يلزم فان الحكم على المعدومات ايضا
كذلك واما الوجود الذهني فهم لا يقولون به ٥ والاول اما جازم اه ٥ قيل ينتقض حصر الحكم في الاقسام المذكورة بالا
التي سببها الاحساس باحدى الحواس الظاهرة واما التقليد لسبب يوجبه وهو قول من حسن الظن به ويمكن ان يدفع
بان الاخير بان قول ليس في نفسه مما يكون سببا لكنه افضى الى الحكم بواسطة حسن الظن فاطلاق السبب لا يتناوله ٥ فهو
الشك ٥ اعترض عليه بان الحكم اذعان النفس لاحد طرفي النسبة اعني الاثبات والنفي ولا اذعان لاحدهما في الشك
فكيف يعد قسما منه وهذا سوال مشهور فانهم قسموا مراتب الحكم واوفى التصديق والاعتقاد والمرادف له الى اقسام وعدوا
منها الشك والوهم ولا حكم فيهما اصلا اما في الشك فلانه لا بد في الحكم من الرجحان ولا رجحان فيه واما في الوهم فلانه
مرجوح فهو ابعد ولذلك ترى بعضهم يجعلون المقسم ما عند الذكر الحكمي دفعا لذلك السوال ويمكن ان يقال ذكرهما
هناك ليس باعتبار كونهما من اقسامه بل باعتبار ان امتياز اقسامه على ما ينبغي يقتضي ملاحظة الشك والوهم لكنهما ذكرا في سلك
الاقسام اعتمادا على ظهور حالهما في عدم الاندراج تحت الحكم ٥ وما عدا ذلك لا يعدون من الموجودات ٥ قال
صاحب النقوض لا وجود لها فلا نقض بها وذلك التوهم غير صحيح لان وجود النفوس ضروري فحصر الموجودات فيما ذكروه باطل

بل اقول دعوى كون النفوس في جميع الصور بديهية الوجود او قطعية خروج عن الانصاف لجواز كون بعضها
عدميا وبعضها جوهرا كما بحثنا عليه ٥ فاجناس المحدث على هذا الراي ثمان وعشرون ٥ رد على ذلك بان الوهم
من اقسامه على ما ذكرت في تفاصيلها وهما خارجان عن هذا العدد فالحصر فيه مختل ويمكن ان يجاب بان ذكرهما هنا
تبع لذكر اقسام الاحكام كما مر فلذلك لم يعدهما هنا فتامل ٥ والالام ٥ قيل كالم نفسه ليس من افعال الجوارح
بل ربما كانت اسبابه البعيدة منها ٥ وخمسة منها افعال القلوب ٥ وهي الارادة والكراهة اه قيل الشهوة والنفرة
ايضا من افعال القلوب فلم خص ما عداهما بالذكر والجواب انهما ليستا مقدورتين كما اشرنا اليه والكلام في المقدورات
ولذلك ترك تركهما ٥ لا بحسب الاجزاء المائية ٥ اراد بالاجزاء المائية ما لا تتميز في الوجود الخارجي وانما تكون تمايزها في الوجود
(ومنها الاجزاء المحمولة) الذهني فقط وبالاجزاء الوجود ما تميز في الوجود الخارجي وان لم تتميز في الوضع اي الاشارة الحسية تحقيقا او تقديرا وبالاجزاء
المقدار ما تتميز في الوضع اي لا تكون الاشارة الى احدها اشارة الى الباقي بل يصح ان يشار الى كل واحد منها على حدة سواء
وان كانت في الخارج ام متصلا واحدا ٥ والجوهر اما ان يكون حالا او محلا اه ٥ قيل تقسيم الجوهر الى اقسامه الخمسة
اعني الهيولى والصورة والجسم والنفس والعقل غير حاصر لجواز وجود جوهر يكون محلا لجوهر اخر ولا يكون لشي منهما وضع اي
قبول الاشارة اصلا فلا يكون ذلك المحل هيولى ولا الحال صورة ولا المركب منهما جسما وهذا سوال ذكره الامام
حيث قال لا بد من الدلالة على ان الجوهر المركب من الحال والمحل هو الجسم فانه لا استبعاد في وجود جوهر غير جسماني
يكون مركبا من جزئين قيل وان اردت حصرا عقليا قلت الجوهر اما جسم او لا والثاني اما ان يكون جزءه فان كان به بالفعل
فصورة والا فمادة واما ان لا يكون جزءه فان كان متصرفا فيه فنفس والا فعقل ٥ يجوز ان تفارقهما الى بدل ولا يجوز
قيل ربما جاز ان تفارقهما لا الى بدل ويكون في غير العالم الاربعة او لا يجوز ان تفارقهما ويكون في غير الافلاك
وكذا التقسيم المدبر غير حاصر لجواز مدبر لجسم غير فلكي او انساني كالجن مثلا فان قيل لا وجود لهذه الاقسام قلنا ان سلم
(هذا ما قيل) ذلك كان حصرا استقرائيا لا عقليا والظاهر انهم لم يدعوا في تقسيم الهيولى الى الفلكية والعنصرية ولا في تقسيم الجسم
العنصري الى الاربعة ولا في تقسيم النفس المجردة الى الفلكية والانسانية حصرا عقليا فان الحصر العقلي في تفاصيل اقسام الموجودات
مما لا يمكن وما ذكروه في صورة الحصر تقريب الى الفهم وتسهيل للضبط كما تقدم ٥ بل يختص ببعض دون بعض ويسمى صورة نوعية
قيل الصورة الشخصية ايضا مختصة ببعض دون بعض ولا تسمى نوعية فالاولى ان يقال ان كانت الصورة محصلة للنوع
ومبدا للاثار المختصة به فهي الصورة النوعية ٥ وهو اما اول الاجسام العالية ٥ انقسام الجسم الطبيعي الى الاول
والثاني باعتبار الجهة فما هو محدد لها ومتقدم عليها وغير متحرك فيها يسمى جسما اولا وما هو واقع في الجهات ومتحرك فيها
وهو الاجسام القابلة للحركة المستقيمة يسمى جسما ثانيا لتاخره من حيث هو قابل للحركة في الجهة عن محددها ٥ وما يكون في جوف
فلك القمر ٥ قيل الاولى ان يقال في جوف الفلك الاخير الاقرب الى المركز اذ لم يثبت ان ليس تحت فلك القمر

في الجواهر المركبة ايضا وما ذكره من انها تنعدم بانعدام جزئها فمعناه انه ان وجب الحركة في جوهر مركب فلا بد ان يزول ذلك المركب من محله بوجه

مركب اخر وانعدامه اما يكون بانعدام جزء من الاجزاء او انعدام كل جزء منها ففي هذا من امتناع الحركة في الجواهر البسيطة فانعدام المركب ايضا دفعي فلا حركة

ففي ما ادعوه ملتبس بهما كان متبوعهما قابلا للحركة كان المضاف ايضا كذلك الا انها اما اذا كان ماء اشد سخونة من ماء آخر فاذا كل صار سخونته اضعف من سخونة

الاول فقد انتقل من نوع من الاضافة اعني الاشدية الى نوع آخر منها اعني الاضعفية انتقالا على سبيل التدريج وهذا كل الجسم في الاضافة [illegible]

اي السخونة وكذلك اذا كان جسم في مكان اعلى تحرك في الاين حتى صار في مكان اسفل او كان اصغر مقدارا من جسم آخر ثم تحرك في الكم حتى صار اعظم منه

منه او كان على [illegible] تحرك الى الوضع هو [illegible] فهذه الصور العارضة من اضافة الى اخرى تدريجا تبعا للصور من الاضافة

وكذا الصور [illegible] تغير متبوعاتها [illegible] الجسم وتغيره في صور الاضافة تتغير متبوعها [illegible]

عارضة لا حصر لها المقولات الاربع وبعض [illegible] لو تغيرت في نفسها [illegible]

وهذا الدليل بعينه جار في سائر العوارض النسبية لعدم استقلالها بالمفهومية ومنقوض بالاين والوضع فانهما من الاعراض النسبية [illegible]

قوله وما قاله الكثرة ان سبيل الوضع من معنى ما في آخر ان تدريجا او لكونه غير مستقل بالمفهومية [illegible]

على عكس المضاف وقال الشيخ في الشفاء ان يكون الانتقال في مقولة متى واقع دفعة لان الاستعمال من سنة الى سنة ومن شهر الى شهر يكون دفعة [illegible]

ان [illegible] في متى [illegible] وتحقيقه الزمان متصل [illegible] والفصل المشترك [illegible] الآن

زمان [illegible] في آن [illegible] الى الزمان الاول [illegible] الى الزمان [illegible]

ونهاية [illegible] حصل الآن فلا تدريج في الانتقال [illegible] ولا يلزم من [illegible] ان يكون للزمان آن [illegible] واما التدريج فيقتضي

ان يكون للزمان زمان آخر واما الجدة فقيل [illegible] الحركة [illegible] الى [illegible] فلا شك انه يتغير [illegible]

تبعا لها في الاين واما مقولة الفعل والانفعال فاختار [illegible] انه فيهما يكون [illegible] بالذات [illegible]

ما [illegible] السخونة [illegible] الى الاشد [illegible] في السخونة [illegible] وكذا الحال في التبرد [illegible]

التسخن والتبريد وما ذكره [illegible] لاثبات الحركة في [illegible] المقولتين [illegible] فيما يتعلق [illegible]

اما التخلخل فهو ان يزيد [illegible] الحقيقيين [illegible] ان يزيد مقدار الجسم او ينقص [illegible]

من [illegible] او [illegible] فيما بين اجزائه [illegible] ويزيد مقداره [illegible] اذا [illegible] والتقص [illegible]

الوجهين [illegible] النقيض [illegible] آخر [illegible] في الثلاثة التي [illegible] زاد مقداره بسبب [illegible]

[illegible] الاجسام [illegible] اذا اتصل [illegible]

جسم [illegible] الطبيعي [illegible] فيه [illegible]

صغيرة [illegible] واحد [illegible] لاثبات [illegible] الاول [illegible]

الكلية [illegible] الطبيعي [illegible] بيان [illegible] من انتقال [illegible]

[illegible] او [illegible] السخونة والعكس على سبيل التدريج ومن انتقال الجسم من الحموضة الى الحلاوة ومن الخضرة الى الحمرة ولذلك قال الامام لا اشتباه [illegible]

ان يكون هناك كيفيات متجددة في آنات بينها ازمان فتغيرة فلا [illegible] بتفاصيل تلك الكيفيات بل يدرك انها متواصلة [illegible]

[illegible] واما بيان الامر الاول فمحتاج الى ابطال مذهبي الكمون والبروز [illegible] وقد مر ابطال [illegible]

المزاج وابطالهما ههنا بوجهين آخرين ويحتاج ايضا الى ابطال الاحتمال الآخر وهو ان ينقلب بعض اجزاء الماء [illegible] فتحصل الحرارة في الماء وابطاله

بان اجزاء الماء [illegible] انقلاب بعضها نارا اولى من الباقي واقول [illegible] ان يظهر [illegible] السخونة

في بعض [illegible] نارا مع كون الباقي [illegible] بل يظهر بعض السخونة في كل الماء واذا ابطل هذان المذهبان [illegible]

الثالث فثبت [illegible] واما في الوضع فلان الافلاك [illegible] ان الجسم الذي لا مكان له كالفلك الاعظم [illegible]

الافلاك اذا تحرك [illegible] تتغير نسبة [illegible] الى امور خارجة عنه حاوية او محوية فلا شك انه تتغير الهيئة الحاصلة بسبب [illegible] الوضع على سبيل التدريج

بل يغارف [illegible] من مكان الكل [illegible] الكل فانه يفارق جزء من مكان الكل [illegible] مكان

الكل جزء من [illegible] فهو لا يفارق مكانه بل جزء مكانه واما [illegible] مكان الكل [illegible] فلا [illegible]

[illegible] ان كان [illegible] الفلك الاعظم واذا قيل المكان هو البعد [illegible] جزء منه مغارة [illegible] بثبوت الحكم [illegible]

[illegible] للكل من حيث [illegible] موجود [illegible] الخارج [illegible] الفلكية [illegible]

الزمان الاول وذلك لان الحركة [illegible] غير قارة منطبقة على الزمان فينعدم بانقضاء زمانها قطعا ثم يجب ان يكون الحركة واحدة بالشخص بل لا يجوز زوال

[illegible] الحركة [illegible] فثبت ان وحدة الحركة بالشخص موقوفة على وحدة الزمان والمحل والقابل [illegible]

التشخص [illegible] ان [illegible] واحد منها [illegible] بالشخص كما عرفت لكن يبقى [illegible]

[illegible] فيقال من الحركة [illegible] وان كان له [illegible] الحركة التي وجدت [illegible] اعادة المعدوم بعينه

والمنتهى الواحد بالشخص [illegible] مستقلين [illegible] الحركة [illegible] ان [illegible]

[illegible] الاول [illegible] الحركة التشخصية الواحدة [illegible] الاتصالية [illegible] في وحدتها

الاتصالية [illegible] الفلكية [illegible] عروض الانقسام [illegible] بحسب الطلوع والغروب [illegible] واتحاد المبدأ والمنتهى لازم

[illegible] الواحد في زمان واحد [illegible] ان يتحول الاين [illegible] فان المتحرك من المبدأ الى

[illegible] وحدة [illegible] الحركة [illegible] المبدأ [illegible] بالذات [illegible] المبدأ

اذا [illegible] وكذا الحال [illegible] المنتهى [illegible] في زمانين [illegible]

منتهى معين [illegible] بالشخص [illegible] اختلاف [illegible] موضوع [illegible]

[illegible] موضوع [illegible] واختلاف العوارض لا يقتضي اختلاف [illegible]

مع [illegible] العوارض المتنوعة [illegible] لا مدخل له في تنوع الحركات لان الزمان من عوارضها وكذا [illegible]

وقف

الحركات بالنوع لا مدخل له في اختلاف الحركات بالنوع لان الحركات المتنوعة فربما يعرض لها كانت متفقة في الماهية والحركة الواحدة قلّما تقبل حركات تحليله
بهيئتها واذا خرجت هذه الامور الثلاثة عن الاعتبار لم يبق سبب لتنوع الحركات الا اختلاف ما منه وما اليه وما فيه فاذا الكذب في المسئلة اعني
المتقابلين والمنسوب اليه بالنوع في الحركات واحد بالنوع واذا اختلف واحد منها اختلف فان الحركة الصاعدة تخالف الهابطة بالنوع لاختلاف
المتقابلين مع كون الطريق واحدا والحركة من السواد الى البياض تخالف الحركة من الحرارة الى البرودة لاختلاف الثلثة معا والحركة من مبدأ الى منتهى
معينين في الاين مثلا تخالف الحركة منه اليه اذا اختلف استقامة واستدارة ويلحق بالتخارج سائر الامثلة واما اتحاد الحركات بالجنس القريب او البعيد
فالتبيض والتسود متحدان بالجنس القريب لاتحاد ما فيه الحركة بالجنس القريب اعني الكيفية المبصرة وجميع الحركات الواقعة في مقولة واحدة بالجنس البعيد والتضاد
الحركات لتضاد ما منه وما اليه اما بالذات كما في الحركة من السواد الى البياض وبالعكس واما بالعرض كما في المحيط والمركز لا لتضاد الحركات فان الطرف
الواحد قد يصدر عنه حركات متضادة وكما له فاعل هو الهابطة ولا لتضاد القابل لان الواحد قد يتصف بمتضادين في وقتين ولا لتضاد الازمنة اذ لا تضاد فيها
وبتقدير تضادها فهي عارضة للحركات وتضاد العارض لا يقتضي تضاد المعروض ولا لتضاد ما فيه فان الصاعدة تضاد الهابطة مع وحدة الطريق قوله
ولا مدخل للمبدأ والمنتهى في انقسام الحركة اذ ليست الحركة منطبقة عليهما بل هي بينهما اعني ما فيه الحركة ولا للمحل اذ ليست قائمة به ولا منطبقة عليه فرض الحركة
ما وجب فرض انقسامها كالكمّي بل الانقسام بحسب انقسام ما فيه وانقسام الزمان لانطباقها عليهما وانقسام موضوعها لا لحلولها سار بانى
يشتد الحركة عروض مثل الكيفية الظاهر من عبارة المتن اسناد الاشتداد والضعف الى الكيفية لا الى الحركة الا ان المعنى لا يختلف ثم ان هذه الكيفية
تستلزم الاضافة ضرورة ان الحركة السريعة انما توصف بالسرعة بشرط بطيئة محققة او مقدرة وقد عرفت ان الذاتي لا يقبل الشدة والضعف بالكمال سلمنا
هو ذاتي له ومثل الكيفية قابلة لهما فلا يكون من ذاتيات الحركة فلا يوجب اختلافهما ماهيتها والحركة الطبيعية لا يتصور فيها ممانعة داخلية ولا نافية
القسرية من الممانعة الخارجية ايضا والارادية اذا كانت على وفق الطبيعة لكن فيها ممانعة داخلية فكل الموانع عن المساعدة ان لا تكون حركات
الفرس محسوسة لكونها قليلة مغمورة بسكنات تزيد عليها بالف الف مرة وليس الامر كذلك لانا نشاهد … في العادة ولا نزر كثير بما يحل
السكنات ولا اتصال للذوات الزوايا والانعطاف اذ تحرك المتحرك على خط مستقيم حتى انتهى الى نقطة ثم رجع من تلك النقطة على خط آخر جعل
منه زاوية عند النقطة وان رجع على ذلك الخط كان مثال انعطاف بلا زاوية … لا محالة لان الحد آن اذ لو كان له لكان الاظهر في الحد …
ان حال حدا لها وجب ان لا يكون متحركا في امتداد المسافة والا لما كان حدا حقيقة واذا لم يكن متحركا كان واصلا اليه آنيا اذ لو كان زمانيا
لكان الحد منقسما في ذلك الامتداد لتعلق الوصول به شيئا فشيئا واما ما ذكره فقد يورد عليه انه ان اردت الوصول التام اخترنا الثاني ومنعنا
ان الوصول في الباقي من الزمان بل في مجموعه وان اردت الوصول الناقص والاعم اخترنا الاول ومنعنا ان ذلك البعض هو زمان الوصول الناقص
الدور كلا مناقشة لان الميل هو العلة القريبة لم يرد انها علة فاعلية … في بعض تصانيفه من ان الميل آلة للطبيعة في التحريك اراد
انه امر يتم به اقتضاء الحركة ولا يتوقف وجود ما مع الميل الآتي ارتفاع المانع واعترض بانه لم لا يجوز ان يكون علة قريبة للحركة معدة للوصول … الحد
فلا يجب تحققه عند تحقق الوصول اليه وقول الميل موجب الى آن اللاوصول يعني ان اللاوصول … زوال الوصول الى …
فلا يكون زواله زمانيا والا لكان الوصول متقدما زمانيا فالميل الذي هو علة اللاوصول يكون ايضا آنيا فان ميل اللاوصول لا يكون عين …

ان ميل الوصول لامتناع اجتماع الميلين المختلفين بل … ولا بد ان يكون بينهما زمان قال الامام … حركات الكعبة والكعبة اذا ميل
فيها وايضا لانم امتناع اجتماع الميلين لان المتقابلين لا بد ان يكون احدهما مقابلا يرد عليه انه لا يشترط في تحديد احدهما ملاحظة حد الآخر
لجواز ان يلاحظ لحوله الذاتية مع الغفلة عن جميع ما عداه من المفهومات سواء كان مقابلا له او غير مقابل وكان حد الحركة … اولى للمتكلم ان لا يسلم
صحة هذا الحد فلا يتم ما يبتنى عليه ومفهوم السكون لا يسمى شاملا من الامرين اي لا يجتمع الكون في كل سكون او يعمل … لا يعني انطباق …
لكون فيه او يعمل قال الامام في الحركة … ~~ان لكون السكون ثبوتيا لا يمكن تعريفه الا بما يتصور … الامر الثبوتي قبل امتناع~~
تعريفه الا بما يتصور بعينه استمرار الامر الثبوتي ثم ولكن سلمنا فلا نم ان ذلك لا يمكن الا بذكر الزمان ولواحقه قوله والمحس احوج ان الزمان
بين الحركة والسكون تقابل التضاد وليس يلزم ان ينتفي احد المتضادين ما ثبت في احد الآخر يكون الجسم الواحد ليس متحركا ولا ساكنا اذ
ليس يصور الجسم الواحد حفظ النسب مع غيره حتى يكون ساكنا ولا التغير نسبة مع غيره حتى يكون متحركا وقد يجاب بان التقدير … فالجسم الواحد
اما ان يكون بحيث اذا فرض معه جسم آخر ثابت على حاله كان حافظا للنسبة معه او لا الاول على الاول ساكن وعلى الثاني متحرك نعم يتجه ان حفظ النسب
معلل بالسكون فلا يكون عينه فان الحركة تنتهي الى العدم … انتهاء الشيء الى ما يقابله يجاز ان يكون السكون هو المنتهى مقابلا للحركة واما
من زعم ان المقابل لها هو السكون في المنتهى دون المبدأ … ينقل عنه مثل هذا الدعوى فلان السكون لا يكون عبارة عن عدم الحركة خاصة
المناسب لكون السكون ثبوتيا ان يقال السكون في المكان لا الجامع الحركة اليه ولا الحركة عنه فهو يضادهما معا تضادا مشهوريا ويلزم منه ان يكون
كل واحد من السكون في المبدأ والسكون في المنتهى مقابلا للحركة عبارة عن حفظ النوع … لما عرفت ان الحركة في سائر المقولات يكون من صنف
الى صنف او فرد الى فرد آخر فيكون النوع سالما محفوظا والاسكون وسكون الجسم في الحرارة … وسكونه في البرودة هذا ظاهر كان ما فيه
السكون اي الحرارة والبرودة متضادان واما المكان الاعلى مثلا ضدا للاسفل نعم ان فسر العلو بقرب المحيط والسفل بقرب المركز كانا متضادين
وبين آلات ان ما فيه الحركة هو المكان لا وصفاهما فلا يكون تضاد السكونين فيهما التضاد ما فيه السكون الا على سبيل المجاز … اصطلح عليه المتكلمون
منهم ان انواع الكون عندهم اربعة الحركة والسكون والاجتماع والافتراق والذي يبعد … خارج و بالسكون يكون له مدخل في ذلك
الكون … ارادي كان … المبادرة … الحركة لا يكون طبيعية على الاطلاق … امضاء الطبيعة الحركة من امر
غير طبيعي بخلاف السكون ووجهه لان الحركة امر غير قار بالذات قد سلف تحقيقه وتوضيحه … عن اعادته لو كان خاصة اشارة الى ان السكون
لا يتصور فيه التركيب احدهما ان الحركة تساوي المجموع مركبا من … ظاهر وانما فضل احدهما على الاخرى … ليس مركبا منهما لكونه باجتماعهما
واذا لم يكن هناك فضل يقدر منهما سكون وهو نسبة … انه يعتبر تارة … النسبة واخرى … متفرقة عليها
وليس مخصوصا بما يقع في زمان من الذهاب بل يتناول ما يقع في آن من الذهاب ويتحقق ماهية الزمان ولكونه مقدارا للحركة من حيث
التقدم والتأخر العارضان لها باعتبار اجزاء … اعتبار عروضهما للحركة المسافة فقد استوفيناه … عليه فارجع اليه قوله
فان ما لا تغير فيه لا يعرض له متى اذ كان الشيء ثابتا على حالة واحدة بلا تغير تدريجي او دفعي لم يكن له تعلق بالزمان وظرفه فلا يعرض مقولة متى
بل انما تعرض بالذات للمتغير التدريجي او الدفعي … الذي هو الحركة التي لا يتصور وجودها الا منطبقة على زمان … الدفعي الذي لا يتصور
للتغير بيان

٧ الاقسام مياد تقسيمها اليها م

الآن وبتوسطها العرض يلعوضيها للاجسام لا يكون اجزاء الزمان قبلها لما تقدم ان البدو والمستمر يكون من الكم المتصل ليس هو الجهاو الا ما املى تقسيما — ليست اجزاؤه

بل يكون التنصيف تنصيفا والتثليث تثليثا فالآن انما يكون لانه فصل مشترك بين اجزاء الزمان ولانه الآن زمانيا لان الآن اذا انقسم — قوله م

شيئا فشيئا يكون له امتداد وقطعا ويكون زمانيا اى منقسما بل يكون زمانا لا آنا وايضا يمكن ان يكون عدمه متصلا بآن وجوده او يلزم ...

ق م — يكون الآن الاول الزمان الذي بينهما لا موجودا ولا معدوما وهو ممتنع الآن مثال قسيما ثالث الحصول الذي يحصل بما انه هوية اتصالية ينطبق على الزمان

كالحركة التي لا يتصور حصولها في الآن اصلا وغير التدريجي اما ان يكون حصوله في طرف الزمان اعني الآن لا في الزمان ككل الحصول او صحيح من

حدود الى وصال المبدء والمنتهى فانه يوجد في آن ولا يوجد في زمان مطلقا او حصولا في الزمان والآن معا كالوصول الى المنتهى فانه يوجد في آن — ويبقى زمانا وكلما هذين الحصولين آنى دفعى الآن احدهما يستمر

الاحد بحاله ثم زمان بعد ذلك الآن دون الآن واما ان يكون حصوله في الزمان لا اعني الانطباق عليه بل على وجه يوجد في كل آن يفرض في ذلك

الزمان مثل كون الشيء متحركا فان هذا لا يصدق على الشيء في طرف الزمان لانه انما هو زمانية بل يصدق ذلك على الجميع في كل آن يفرض من آنات زمان الحركة

ق م — وانما يصدق على شيء من الآنين المحيطين بزمان الحركة وهذا القسم واسطة بين التدريجي الذي هو القسم الاول وبين الدفعي الذي يتناول الوجهين

المذكورين فظهر ان الحصول في الزمان لا ينحصر في التدريجي معدم الآن في الزمان الذي يعقل بلا معنى الانطباق ليلزم انقسام الآن وكونه زمانا

بل بمعنى ان لا يوجد في كل الزمان آن الا وهو يكون عدمه فيه كالآن والطرف لذلك الزمان وعدمه في جميع ذلك الزمان والحد ورفيه وذلك مثل النقطة فانها في

الخط والتوجد في نفس الخط والاملزم ان تكون لذلك الخطوط الخط منصلا بطرف الاول يكون عدم النقطة واتحادها ويلزم تتالي النقطتين والاول

هذه م — منها اى من المعاني الثلثة واحد من المقولات التسع الوضعية والثالث منها من المقولة ليس و هو نسبة الشيء الى ملاصق ينتقل بانتقاله او بهوهيئته تحصل

قوله م — بحصول بسبب نسبته الى ملاصق يحيط به احاطة تامة او ينتقل بانتقاله وليس المراد بالتسلح واخواته معانيها المصدرية بل ما يترتب عليها من الهيئات الثابتة وذلك

تسخن اى ما دام تسخن م — مثل التسخين ما دام تسخن المسخن والمراد ان الفعل والانفعال حالتان غير قارتين ولذلك عبر عنهما بان يفعل وان ينفعل لدلالتهما على التجدد

اخاق م — والتقضي وكذا الحالة المستمرة المترتبة عليهما خارجة عنهما يقال في هذا الخشب قطع وفي هذا الثوب احتراق ويراد بها امر قار فيهما هو من مقولة الكيف

قوله فيفتقر الى المؤثرية والمتأثرية اليهما اى الى المؤثر والمتأثر يعني اذا كان المؤثرية صفة موجودة في الخارج قائمة بذات

بقبول تلك الصفة — المؤثر احتاج الى ان يؤثر فيها المؤثر فيكون هناك مؤثرية اخرى وننقل الكلام اليها

وكذا المتأثرية اذا كانت صفة موجودة

في المتأثر احتاجت الى ان يتأثر

المتأثر لقبول تلك الصفة

فيكون هناك متأثرية

اخرى وهكذا

ويلزم التسلسل

تم

نهاية المخطوطة

END